

آلية أنجاز العمل في قسم الشركات العامة

* أصدار شهادة تأسيس شركة عامة

أولاً : تقدم الوزارة طلب الى مجلس الوزراء لتأسيس شركة عامة مشفوعاً بدراسة تتضمن المسوغات الاقتصادية والفنية لتأسيسها ، على أن يتضمن الطلب :

أ. اسم الشركة وموقعها ومركزها الرئيسي .

ب. أهداف الشركة ونشاطها .

ت. مقدار رأس المال للشركة ومصادر تمويل نشاطها .

ث. أية معلومة أخرى تجدها من الوزارة ضرورية .

ثانياً : بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء على طلب التأسيس تقوم الشركة بما يلي :-

- أعداد عقد أو بيان خاص بتأسيس الشركة يتضمن :

١. (اسم الشركة وموقعها ومركزها الرئيسي) على أن يكون اسم الشركة مستمد من نشاطها مع إضافة كلمة (عامة) إلى التسمية .

٢. أهداف الشركة .

٣. نشاط الشركة .

٤. رأس مال الشركة .

٥. أسماء الجهات المؤسسة .

٦. أي معلومات أخرى تجدها الوزارة ضرورية .

ثالثاً : تقدم الوزارة عقداً أو بيان خاص بتأسيس الشركة وموافقة مجلس الوزراء لتسجيل الشركة لغرض التدقيق ومطابقة عقد أو بيان الشركة مع نشاطها والهدف من تأسيسها .

رابعاً : يقوم المسجل بتسجيل الشركة وأصدار شهادة تأسيسها .

خامساً : تقوم الوزارة بنشر شهادة وعقد أو بيان الشركة في الجريدة الرسمية وفي النشرة التي يصدرها المسجل .

سادساً : تكتسب الشركة الشخصية المعنوية اعتباراً من تاريخ صدورها .

* أصدار قرار زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة العامة

أولاً : قيام الوزارة المعنية بالتنسيق مع وزارة المالية بصدّر زيادة أو انفاص رأس المال



تقديم الوزارة طلباً إلى مجلس الوزراء للموافقة مشفوعاً بدراسة مالية تتضمن مسوغات ذلك وأثره على نشاط الشركة وحقوقها والتزاماتها



تعديل عقد أو بيان تأسيس الشركة



يرسل البيان المعدل إلى مسجل الشركات لغرض التدقيق والمطابقة ليتم أصدار بيان التأسيس المعدل ونشره في جريدة الوقائع العراقية من قبل الوزارة المعنية ونشره في النشرة الداخلية لمسجل الشركات .

٢٤

* أصدار تعديل أسم أو نشاط الشركة أو تغيير مقر الشركة

أولاً : تقدم طلب إلى مجلس الوزراء مشفوعاً بدراسة اقتصادية وفنية لاستحصل الموافقة على إضافة أو حذف النشاط أو تعديل أسم الشركة أو تغيير مقرها .



تعديل عقد أو بيان تأسيس الشركة وفقاً لموافقة مجلس الوزراء على التعديل .



يرسل بيان أو عقد التأسيس المعدل إلى مسجل الشركات لغرض اصدار قرار التعديل ويتم نشر قرار التعديل وبيان التأسيس المعدل في جريدة الوقائع العراقية والنشرة الداخلية لمسجل الشركات .

* أصدار شهادة جديدة عند دمج شركتين عاممة أو أكثر مملوكة للدولة ذات نشاط متشابه أو مختلف

- أ. تقرح الوزارة المعنية الدمج اذا كانت الشركات المعنية عائدة لوزارة واحدة .
- ب. موافقة الوزارة المعنية تحريرياً على الدمج مع الاخذ بنظر الاعتبار الوزارة التي ستملك الشركة الناتجة عن الدمج .

تقدم الوزارة او الوزارات المعنية عرض للدمج الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه .

قيام الوزارة المالك للشركة الجديدة بأعداد عقد جديد لتأسيس الشركة أو تعديل العقد السابق بما يلائم نشاط الشركة الناتجة عن الدمج .

ترسل الموافقات والعقد التأسيسي المعدل الى مسجل الشركات مع شهادة التأسيس السابقة للشركات قبل الدمج وبيانات تأسيسها لغرض قيام قسم الشركات العامة مطابقة المعلومات .

تعد مذكرة للسيد المدير العام للموافقة على أصدار شهادة جديدة للشركة المدمجة ويتم النشر في جريدة الوقائع العراقية والنشرة الداخلية لمسجل الشركات .

* أصدار قرار تحويل الشركة العامة الى شركة مساهمة

استحصل موافقة مجلس الوزراء



أعداد دراسة بالمسوغات الاقتصادية والفنية للتحول واسلوب تقويم قيمة أسهم رأس المال وطريقة بيعها ثم ترفع
إلى مجلس الوزراء .



بعد موافقة مجلس الوزراء تقوم الوزارة المعنية بأعداد عقد جديد للشركة تقدمه مع موافقة مجلس الوزراء إلى
السجل .



تدق الأوليات المرسلة مع بيان التأسيس الجديد الى المسجل لغرض تدقيقه من قبل مسجل الشركات .



ترفع مذكرة الى السيد المدير العام لغرض الموافقة على أصدار قرار تحويل الشركة العامة الى شركة مساهمة
ويتم نشر القرار في جريدة الواقع العراقية والنشرة الداخلية للسجل .

* أصدار قرار الشطب للشركة العامة

أولاً : - تقوم الوزارة المعنية بـاستحصال موافقة مجلس الوزراء على تصفية الشركة عند تحقق الاسباب الواردة في المادة (١٤) من قانون الشركات العامة .



ثانياً : - تقوم الوزارة بتشكيل لجنة تصفية يكون في عضويتها كل من

١. وزارة المالية ٢. ديوان الرقابة المالية الاتحادي

وترسل نسخة من تشكيل اللجنة الى مسجل الشركات .



يتم أيقاف الشركة فور تبلغها بقرار التصفية عن ترتيب أي التزام جديد ويستمر نشاطها بالقدر اللازم للأيفاء بالتزاماتها السابقة .



تضع اللجنة اليد على جميع سجلات ووثائق الشركة وتقوم ب مجرد موجوداتها ويتم إعداد تقرير بذلك يرفع الى الوزارة المعنية .



قيام اللجنة بـتصفية حقوق والتزامات الشركة وفقاً لما يتضمن قرار التصفية .



قيام اللجنة بأعداد حسابات ختامية وتقرير عن نتائج التصفية عند انتهاء أعمال التصفية أو نهاية كل سنة مالية اذا استمر عمل التصفية لأكثر من سنة وترفع للوزارة المعنية .



بعد أنتهاء أعمال التصفية ترفع اللجنة تقريرها النهائي الى الوزارة مشفوعاً بتقرير مراقب حسابات على أن لازمدة التصفية عن ثلاثة سنوات وبخلافه يتم عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب



أعلام مسجل الشركات بانتهاء أعمال التصفية .



قيام مسجل الشركات بأصدار قرار بشطب اسم الشركة وينشر في الجريدة الرسمية والنشرة الداخلية للمسجل .